

التكامل الاقتصادي كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجلس التعاون الخليجي Economic integration as a tool for achieving the GCC Sustainable Development Goals

ليليا بن منصور¹ * ، برهان الدين بوقنة²

¹ جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)

² جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)

ملخص:

تناولت هذه الورقة العلمية دراسة التكامل الاقتصادي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أخذت كعينة للدراسة تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وتهدف الدراسة إلى اقتراح واستخلاص أهم الأفكار من هذه التجربة في مجال التكامل الاقتصادي لتحقيق أهداف وأبعاد التنمية المستدامة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة منها: أن تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي كانت ناجحة إلى حد ما، وهي أحد التجارب أكثر واقعية مقارنة بتجارب الدول العربية الأخرى، وهناك التزام من طرف الدول الأعضاء بالوصول إلى مرحلة الاتحاد النقدي، لكن تواجههم عدة معوقات من بينها الاعتماد المفرط على قطاع النفط، إضافة إلى الضغوطات والتحديات الخارجية.

الكلمات المفتاح: تكامل اقتصادي، تنمية مستدامة، مجلس التعاون الخليجي.

تصنيف JEL: A1؛ Q01؛ Q50

Abstract: This paper deals with the study of economic integration as a tool for achieving sustainable development. The sample of the study took the experience of the GCC. The study aims to propose and draw the most important ideas from this experience in the field of economic integration to achieve the goals and dimensions of sustainable development. This study has reached a number of important results, including: The experience of economic integration in the GCC countries has been fairly successful, one of the more realistic experiences compared to the experiences of other Arab countries, and there is a commitment by member states to reach the stage of monetary union, but They face several obstacles, including excessive dependence on the oil sector, as well as external pressures and challenges.

Key words: Economic Integration; Sustainable Development; Gulf Cooperation Council.

I - تمهيد :

انطلاقاً من المكانة التي يحتلها التكامل الاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من بلدان العالم المتقدم والتي يجب أن تعطى لها في البلدان النامية، فإن هذه الورقة البحثية ستدرس تجربة التكامل الاقتصادي كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهذا من خلال أرقام وإحصائيات ومؤشرات حول هذه التكامل، وعلى ضوء ذلك يمكن صياغة التساؤل الرئيسي على النحو التالي:

- ما الوضع الذي ألت إليه التنمية المستدامة بدول مجلس التعاون الخليجي بعد الدخول في التكامل الاقتصادي؟

وكإجابة على هذه التساؤل طرحت الفرضية الرئيسية التالية:

- يساهم التكامل الاقتصادي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

- أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة باهتمامها بأحد مواضيع الساعة، الا وهو التكامل الاقتصادي كأداة لتحقيق اهداف وابعاد التنمية المستدامة، وقد اخذت كعينة للدراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، باعتبارها احد التجارب الرائدة والناجحة في هذا التكامل وذلك من خلال الاحصائيات والنتائج والتقدم الذي حققه هذا التكامل.

- أهداف الدراسة: يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- توضيح مفهوم التكامل الاقتصادي وأهميته.
- الايام بالجانب النظري للتنمية المستدامة.
- توضيح تجربة التكامل الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ارقام واحصائيات واشكال حولها وتحليلها.

- منهج الدراسة: في ضوء طبيعة الدراسة والاهداف التي تسعى الى تحقيقها، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بصفة عامة، ويندرج تحته المنهج الوصفي التحليلي لسرد مختلف المفاهيم الواردة في الجانب النظري للدراسة، وتحليل مختلف الأرقام والاحصائيات المتعلقة بالجانب التطبيقي للدراسة.

-الدراسات السابقة:

أ- دراسة خاطر طارق، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 10، جوان 2016. والذي جاءت بعنوان: أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي ، هدفت هذه الدراسة إلى بحث الإشكالية الرئيسية التالية : ماهو الوضع الذي الت اليه التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً؟. ولقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- تعد تجربة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي من أبرز محاولات التكامل بالوطن العربي.
- تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على مورد النفط بنسبة كبيرة هذا ما أثر في نسبة بعض المؤشرات عند انخفاض أسعار النفط.

ب- دراسة بن يوب لطيفة ، عوار عائشة، مقال منشور في المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 2017/03. والذي

جاء بعنوان: أثر التكامل الاقتصادي بين الدول مجلس التعاون الخليجي على النمو الاقتصادي، والإشكالية الرئيسية كالتالي: ما مدى

فعالية التكامل الاقتصادي في دعم النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي؟ ولقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية: ان

التكامل الاقتصادي بين دول المجلس يساهم في دعم النمو الاقتصادي وهذا ما أكدته النتائج من خلال وجود علاقة تكامل مشترك مابين المتغيرات، وعليه من الضروري العمل على استكمال مشروع التكامل الاقتصادي للوصول الى أعلى مراحلها وبالتالي الاستفادة من منفعه.

ومن اجل اختبار فرضية البحث واقترح بعض الأفكار التي من شأنها الإجابة على الإشكالية، فقد جاءت هيكله هذه الورقة العلمية كما يلي:

I- التأسيس النظري للتكامل الاقتصادي.

II - إطار مفاهيمي للتنمية المستدامة.

III - تجربة التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي.

I- التأسيس النظري للتكامل الاقتصادي

سنتناول في هذا المحور مفهوم ومراحل التكامل الاقتصادي، والفرق بين التكامل التقليدي والحديث.

1.I- مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي:

حيث تم تعريف التكامل الاقتصادي لبعض الباحثين والكتاب كالأتي:

- يعرف بعض الاقتصاديين التكامل الاقتصادي بأنه: عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية؛
- ويرى البعض الآخر بأنه: عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع؛
- كما يعرف البعض الآخر التكامل الاقتصادي بأنه: عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة ولذا عليها أن تكون المؤسسة على تناسق خطط التنمية.¹

وفي الأخير يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو: عملية متعددة المراحل للاندماج الاقتصادي الكلي بين الدول الأعضاء،

يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة من أجل النمو والتقدم، ويتطلب إقامة التكامل الاقتصادي وجود إرادة سياسية واعية صارمة تقبل التنازل عن بعض السلطات الدولة لصالح كافة الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.²

2.I- مراحل التكامل الاقتصادي

ويمكن تلخيص أهم مراحل التكامل الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مراحل التكامل الاقتصادي

مميزات مراحل	الغاء التعريفات الجمركية	تعريفات جمركية موحدة	حرية انتقال الموارد	عملة وسياسة نقدية موحدة	هيئة اقتصادية مشتركة عليا
النظام التفضيلي للتجارة					
منطقة التجارة الحرة	✓				
الاتحاد الجمركي	✓	✓			
السوق المشتركة	✓	✓	✓		
الوحدة النقدية	✓	✓	✓	✓	
الوحدة الاقتصادية	✓	✓	✓	✓	✓

المصادر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على: السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.

من خلال الجدول السابق نستنتج بأن مراحل التكامل الاقتصادي تنقسم الى ستة مراحل، مرحلة النظام التفضيلي للتجارة والتي تميزها إعطاء امتيازات و تسهيلات للسلع الواردة من الدول المتعاقدة ، اما المرحلة الثانية هي منطقة التجارة الحرة والتي تميزها التخلص الكلي من العراقيل الجمركية وغير الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء، على أن تحتفظ كل دولة بسياساتها تجاه العالم الخارجي أي الدول غير الأعضاء في المنطقة التكاملية، أما المرحلة الثالثة وهي الاتحاد الجمركي والتي تميزها توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء من جهة ومن العالم الخارجي أي الدول الأعضاء من جهة أخرى، والمرحلة الرابعة وهي السوق المشتركة التي لها نفس خصائص المراحل السابقة بالإضافة الى حرية انتقال عناصر الإنتاج بما فيها العملة ورؤوس الأموال، تليها المرحلة الخامسة وهي الوحدة النقدية التي لها نفس مميزات

المراحل السابقة بالإضافة الى توحيد العملة والسياسة النقدية، وفي الأخير تأتي المرحلة السادسة وهي الاتحاد الاقتصادي التام وفيه يتم توحيد جميع السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والنقدية .

I.3- مميزات التكامل الاقتصادي:

توسيع حجم السوق، تحسين شروط التبادل التجاري، زيادة فرص العمل، تصاعد معدلات النمو الاقتصادي، ومن بين المشاكل التي يواجهها التكتل: مشكلة التعرف الجديدة الموحدة، مشكلة الحماية الجمركية، مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك، مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية، كما تظهر مشاكل نتيجة الظروف السياسية، وأخرى تظهر نتيجة العلاقات الاقتصادية الدولية مثل التبعية الاقتصادية لبعض الدول.³

I.4- آثار التكامل الاقتصادي:

- تعرف الآثار الخاصة بتحويل التجارة وخلق التجارة بالآثار الساكنة أو الاستاتيكية للتكامل الاقتصادي ولكن هناك مجموعة أخرى من الآثار الحركية التي يخلقها التكامل الاقتصادي نذكر منها:
- أن التكامل الاقتصادي يؤدي الى تخفيف او إزالة الحواجز التجارية وبذلك يسمح بظروف أكثر تنافسية مما يلغي المراكز الاحتكارية التي كانت قائمة قبل إقامة الاتحاد الجمركي؛
 - أن التكامل الاقتصادي يتيح فرص الدخول في أسواق كبيرة في إطار الاتحاد الجمركي وهو ما يشجع على زيادة الإنتاج ويساهم في تزايد غلة الحجم والتي تنتج عن انخفاض تكلفة المدخلات المستوردة؛
 - قد يخلق التكامل الاقتصادي التخصص في نوع معين من نفس المنتج وهو ما يعرف بتجارة الصناعة الواحدة، حيث تصبح الدول مصدرة ومستوردة لأصناف مختلفة لنفس المنتج، كأن تقوم أحد الدول بتصدير سيارات الركوب ذات السعة اللترية المنخفضة وفي نفس الوقت تستورد السيارات ذات السعة اللترية الكبيرة؛
 - وقد يشجع أيضا التكامل الاقتصادي تدفق الاستثمارات بين الدول داخل الاتحاد الجمركي أو حتى من خارج الاتحاد حيث ترغب الدول الغير الأعضاء في ضمان قدرا من المكاسب المحققة في إطار الاتحاد الجمركي وفي نفس الوقت حتى يتفادوا استبعادهم من حق الاستثمار في داخل الاتحاد بفعل القيود الجمركية التي يضعها الاتحاد على كافة الدول الغير الأعضاء؛
 - أخيرا فإن التكامل الاقتصادي في صورة الأسواق المشتركة قد يحقق مكاسب ديناميكية تتمثل في حرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في السوق مما يحقق إعادة توزيع أفضل للموارد من المناطق التي تعاني فائض في بعض عناصر الإنتاج الى المناطق التي تعاني عجز في تلك العناصر مما يساهم في ارتفاع عوائدها وزيادة إنتاجيتها.⁴

I.5- مقارنة بين التكامل الاقتصادي الحديث والتقليدي:

سيتم محاولة المقارنة بينهما وذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 02: مقارنة بين الصيغة التقليدية والصيغة الحديثة للتكامل الإقليمي.

الخصائص	الصيغة التقليدية للتكامل	الصيغة الحديثة للتكامل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتحقيق الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم / أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها

عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة يستكمل عند الإتحاد	غير متاح لمواطني الدول الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات المتعددة الجنسيات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
القائم بالدعوى والتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات

المراجع: محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص 51-52.

من خلال الجدول السابق نستنتج بان اهم ميزة بينهم، هو ان التكامل الاقتصادي الحديث لا يشترط تقارب الجغرافي بين الدول الأعضاء، وبإمكان دولة واحدة ان تكون عضو في تكامل إقليمي حديث أكثر من واحد.

II - مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة

حيث سنتناول في هذا المحور مفهوم وأهداف التنمية المستدامة، ابعادها، مبادئها.

1.II - مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة واختلفت، باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية، وقبل البدء في تعريف التنمية المستدامة، لابد بالتفريق بين مصطلحين اساسين وهما النمو والتنمية، حيث يفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة حيث تؤكد السيدة هيكس، بان التنمية تشير الى البلدان النامية والنمو يشير الى البلدان المتقدمة، كما يفرق بين الاثنين بالقول بان التنمية هي التغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما ان النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل، والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان.⁵

- **التنمية الاقتصادية:** هي العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن.⁶

- **تعريف الفاو للتنمية المستدامة بأنها:** "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، عن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"⁷

- تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة كما جاءت في هذا التقرير هي: "السعي الدائم لتقدير نوعية الإنسانية مع الاخذ بالاعتبار قدرات وامكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة"⁸

- يمكن تعريف تقسيمات التنمية الى أربعة مجموعات، اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية:⁹

- **التعريف الاقتصادي:** ان التنمية المستدامة تعني اجراء فحص عميق ومتواصل في استهلاك الدول الصناعية في الشمال من الطاقة والموارد الطبيعية واقناعها بتصدير نموذجها الصناعي عالميا، أما بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب؛

- **التعريف الاجتماعي:** هي السعي من اجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية الخاصة في الريف؛

- **التعريف البيئي:** هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي الى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية؛

- **التعريف التكنولوجي:** تعني نقل المجتمع الى عصر الصناعات التطبيقية التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحاسية للحرارة والضارة بالاوزون.

- **اللجنة العالمية للبيئة:** هي التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.¹⁰

- **الوكالة العالمية للبيئة والتنمية:** هي التنمية التي تواجه احتياجات الافراد الراهنة دون الإنقاص من قدرة الأجيال المقبلة على مواجهة احتياجاتهم.¹¹

وفي الأخير يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في بيئة غير مستنزفة، بحيث تحصل الأجيال الحالية على حقها في التنمية ورفع مستوى المعيشة من خلال الموارد المتاحة واستغلال الطاقات والإمكانات مع مراعاة الجوانب البيولوجية والاجتماعية والثقافية في رؤوس الأموال الحالية وحق الأجيال القادمة فيها.

II.2 - اهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹²

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان؛
- احترام البيئة الطبيعية؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة؛
- تحقيق استغلال واستخدام عقلائي للموارد؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع؛
- احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع.
- تأمين نمو اقتصادي، وتحقيق مساواة وعدالة اجتماعية؛ وحماية البيئة.¹³

II.3 - مبادئ التنمية المستدامة:

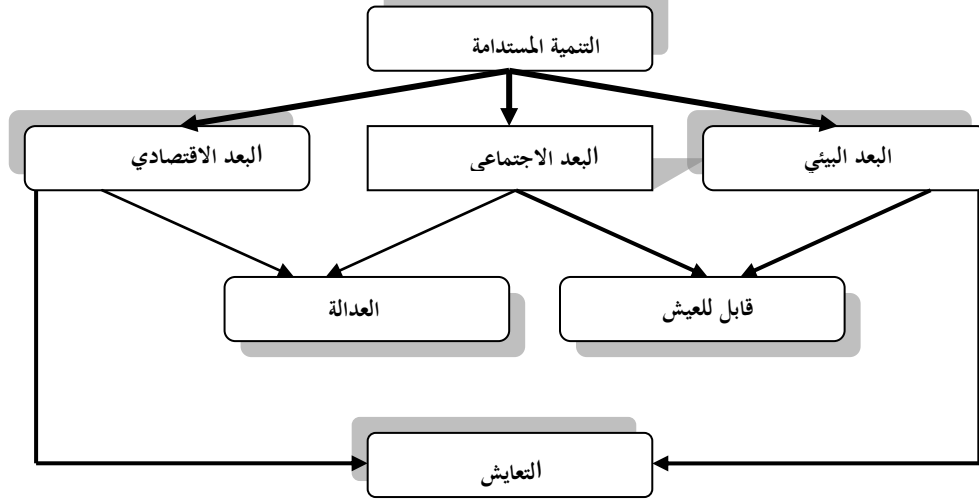
ويمكن الاسترشاد بما وضعه المجلس الدولي للتنقيب واستخراج المعادن، من مبادئ خاصة بالتنمية المستدامة والتي يجب على المنشأة التي تعمل في هذا المجال الالتزام بها وتطبيقها، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:¹⁴

- تنفيذ الممارسات الأخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة المنشأة؛
- دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرار داخل المنشأة؛
- دعم حقوق الانسان الأساسية، واحترام الثقافات والعادات والقيم لجميع أصحاب المصالح؛
- تنفيذ استراتيجيات إدارة الخطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة؛
- البحث عن التحسين المستمر للصحة وسلامة الأداء؛
- البحث عن التحسين المستمر لأدائنا البيئي؛
- المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل المنشأة فيها؛
- تقديم تقارير تتصف بالفعالية والشفافية لأصحاب المصلحة.

II.4 - أبعاد التنمية المستدامة:

ان التنمية المستدامة وكما جاء في التعاريف السابقة، فهي تركز على ثلاث ابعاد رئيسية وهو البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي، ويجدر الإشارة أن الابعاد لابد ان تكون متكاملة ومتداخلة ومترابطة¹⁵، والشكل الموالي يمثل أهم ابعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم 01: ابعاد التنمية المستدامة ومضمونها.



المصدر: مصطفى يوسف الكافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 80.

من خلال المخطط يمكن صياغة بعض المعادلات على النحو التالي:

البعد البيئي البعد الاقتصادي = التعايش بين الاقتصاد والبيئة.

البعد البيئي + البعد الاجتماعي = بيئة يحتمل العيش فيها.

البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي = العدالة.

البعد الاجتماعي + البعد الاقتصادي + البعد الاجتماعي = تنمية مستدامة.

III - تجربة التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي

وفيما يلي سنتناول تأسيس مجلس التعاون الخليجي وأهدافه وأهم مراحله، وفي الأخير احصائيات حول بعض مؤشرات التنمية

المستدامة في هذا التكامل.

III.1 - تأسيس مجلس التعاون الخليجي:

في عام 1981 قامت ست دول عربية خليجية هي السعودية، والكويت وقطر وعمان والامارات العربية المتحدة والبحرين بإنشاء مجلس التعاون الخليجي، إيماناً من هذه بأن العمل العربي المشترك والتنسيق والتعاون الاقتصادي يعود عليها بالفوائد الكثيرة، وفي عام 1983 قامت هذه الدول بتنفيذ البنود التي نصت عليها اتفاقية المجلس مثل: رفع القيود التجارية بين الدول الأعضاء في المجلس وكذلك رفع القيود المتعلقة بالنقل أيضاً، وفي شهر تشرين الأول عام 1983 تم تأسيس مؤسسة الخليج للاستثمارات ومقرها في الكويت، ان التعاون الاقتصادي بين دول المجلس يؤدي الى اتساع حجم السوق وذلك من خلال زيادة الطلب الفعال للمواطنين على السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة حجم الإنتاج وخفض تكلفته واستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في دول المجلس بكفاءة.¹⁶

III. 2- أهداف مجلس التعاون الخليجي:

من بين أهداف مجلس التعاون الخليجي:

- 1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وذلك إلى جانب توثيق الروابط بين شعوبها.
- 2- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، بالإضافة إلى الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية
- 3- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

III. 3- الهيكلة:

يتكون مجلس التعاون الخليجي من عدة أجهزة هي:

- 1- المجلس الأعلى: ويتكون من زعماء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية وتكون حسب الترتيب الهجائي للأعضاء، واجتماعاته العادية سنوية.
- 2 - الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى: تضم ثلاثين عضواً على أساس خمسة أعضاء من كل دولة، يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات، تختص بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى.
- 3 - هيئة تسوية المنازعات: يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.
- 4 - المجلس الوزاري: ويتكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تتولى رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، واجتماعاته العادية كل ثلاثة أشهر.
- 5 - الأمانة العامة: وهي الجهاز المسؤول عن العمل الإداري، وتتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويعاون الأمين العام أمناء مساعدون¹⁷.

III. 4- إنجازات مجلس التعاون الخليجي:

حقق مجلس التعاون الخليجي جملة من الإنجازات والمراحل نوجزها فيما يلي:

- 1- منطقة التجارة الحرة: دخلت حيز التنفيذ في مارس 1983 واستمرت إلى غاية 2002؛
- 2- الاتفاقية الموحدة 2001: اقر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين ديسمبر 2001 الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس؛
- 3- الاتحاد الجمركي 2003: وهي المنطقة التي تستبعد فيها رسوم جمركية ولوائح وإجراءات معيقة للتجارة في دول الاتحاد، مع توحيد التعريفات اتجاه العالم الخارجي؛
- 4- السوق الخليجية المشتركة: تم في الدوحة اعلان السوق الخليجية المشتركة سنة 2007، بهدف تعميق المواطنة الخليجية على أرض الواقع؛
- 5- الاتحاد الاقتصادي والنقدي: فكرة اصدار العملة موحدة للدول الأعضاء طرحت سنة 2001 ووافق المجلس الأعلى للدول الأعضاء على البرنامج الزمني لاقامة الاتحاد النقدي واطلاق عملة موحدة سنة 2010، لكن لحد لم يتم اصدار هذه العملة، وكذلك نصت هذه الاتفاقية باحراز تقارب في كافة السياسات لاسيما المالية والنقدية والتشريعات المصرفية.¹⁸

III. 5- إحصائيات حول بعض مؤشرات التنمية المستدامة في مجلس التعاون الخليجي

سنتناول بعض مؤشرات التنمية المستدامة في مجلس التعاون الخليجي وذلك على النحو الاتي:

1- المؤشرات السكانية في مجلس التعاون خلال الفترة 2013-2017:

الجدول رقم 03: أهم المؤشرات السكانية في مجلس التعاون 2013-2017

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017
السكان م ن	48,4	49,9	51,3	53,4	54,8
المساحة ملين كيلومتر مربع	2,4	2,4	2,4	2,4	2,4
الكثافة السكانية (شخص/كيلومتر م)	20	21	21	22	23

المصدر: من اعدا الباحثين بالاعتماد على: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

من الجدول السابق نلاحظ أن اجمالي عدد السكان في مجلس التعاون بلغ نحو 54.8 مليون نسمة في عام 2017 مقارنة بـ 53.4 مليون نسمة في عام 2016، بزيادة حوالي 1.4 مليون نسمة أي بنسبة نمو 2.6% لنفس سنوات المقارنة، كما بلغ معدل النمو السكاني للسكان للفترة 2013-2017 حوالي 3.2%.

2- المؤشرات الحيوية في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011-2015:

الجدول رقم 04: أهم المؤشرات الحيوية في مجلس التعاون 2011-2015

المؤشر	2011	2012	2013	2014	2015
المواليد	854,77	870,46	883,981	893,981	894,337
الوفيات	126,899	130,378	132,816	131,973	140,045
الزيادة الطبيعية	727,871	740,082	751,075	759,008	754,292
عقود الزواج	234,447	230,456	220,393	232,569	225,174
إشهادات الطلاق	51,342	51,702	54,084	63,707	65,158

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

-المواليد والوفيات: حيث بلغ اجمالي عدد المواليد 894.3 ألف في مجلس التعاون في عام 2015 مقارنة بـ 894.0 ألف في عام 2014 الا ان اعلى زيادة كانت في الفترة بين العامين 2011 و2012 حيث ارتفع العدد من 854.8 عام 2011 الى 870.5 في عام 2012 وبنسبة نمو بلغت 1.8%. أما عدد الوفيات 140.0 ألف حالة وفاة عام 2015 مقارنة بـ 135.0 ألف حالة وفاة في عام 2014، ويعكس ذلك زيادة بنسبة 3.6% خلال هذه الفترة حيث تشكل اعلى زيادة للوفيات مقارنة مع باقي السنوات.

-الزواج والطلاق: حيث بلغ اجمالي عدد عقود الزواج 225.2 ألف حالة زواج سنة 2015، مقارنة بـ 232.6 ألف حالة زواج عام 2014، وبنسبة انخفاض بلغت 3.2%. أما حالات الطلاق ارتفع الى 65.2 ألف حالة طلاق في 2015 مقارنة بـ 63.7 ألف حالة طلاق سنة 2014 أي بنسبة زيادة 2.3%.

3- عدد المستشفيات في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012-2016:

الجدول رقم 05: عدد المستشفيات في مجلس التعاون 2012-2016

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016
المستشفيات	665	685	706	729	748

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

حيث نلاحظ من الجدول السابق ان عدد المستشفيات في مجلس التعاون 748 مستشفى عام 2016 مقارنة بـ 729 مستشفى عام 2015، وبنسبة نمو بلغت 2.6%.

4- أهم مؤشرات الطاقة في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012-2016:

الجدول رقم 06: أهم مؤشرات الطاقة في مجلس التعاون 2012-2016

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016
إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم)	17,2456	17,2198	17,2283	17,879	18,4003
انتاج الغاز الطبيعي المسوق (مليون متر مكعب)	367,3252	395,2927	391,011	406,439	407,8205
انتاج الكهرباء (جيجا واط، ساعة)	512,356	530,067	567,768	624,745	637,738
استهلاك الكهرباء (جيجا واط، ساعة)	457,48	480,091	552,782	552,506	557,761

المصدر: من اعدا الباحثين بالاعتماد على: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اجمالي انتاج النفط الخام عام 2016 بلغ مايقارب 18.4 مليون برميل في اليوم مقارنة بـ 17.9 مليون برميل في اليوم عام 2015 وبنسبة نمو بلغ 2.9% وقد شهدت الفترة 2012-2014 ثباتا نسبيا لاجمالي انتاج النفط الخام، اما انتاج الغاز الطبيعي المسوق بلغ 407.8 مليار متر مكعب عام 2016 مقارنة بـ 406.4 مليار متر مكعب عام 2015، حيث ان معدل انتاج الغاز الطبيعي المسوق يشهد تزايدا بطيئا ومستمر. أما انتاج الكهرباء فقد 637.783 جيجا واط في الساعة مقارنة بـ 624.745 سنة 2015 أي في تزايد مقبول طيلة سنوات الفترة، اما استهلاك الكهرباء فنلاحظ انه اسداد طوال السنوات الفترة وهذا دليل على زيادة النشاط الاقتصادي للمشاريع.

5- أهم مؤشرات إحصاءات المياه في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012-2016:

الجدول رقم 07: أهم مؤشرات إحصاءات المياه في مجلس التعاون 2012-2016 مليون متر مكعب

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016
انتاج مياه التحلية	4,8317	4,9882	5,2249	5,5309	5,7457
اجمالي المياه العذبة المتاحة للاستخدام	28,4489	29,9203	31,2624	34,4727	33,6851
المياه المعاد استعمالها	681,4	731,5	880	884	907,1
كمية هطول الامطار	136,0649	249,35	160,2924	172,8534	225,7439

المصدر: من اعدا الباحثين بالاعتماد على: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انتاج مياه التحلية في تزايد ملحوظ مقارنة بباقي السنوات حيث بلغ سنة 2016 5.7457 مليون متر مكعب، اما المياه المعاد استعمالها فهي أيضا في تحسن مستمر وهذا دليل على استعمال التكنولوجيا الحديثة واستغلال كافة المياه الموجودة، ان كمية هطول الامطار ارتفعت مقارنة بالسنوات السابقة أي بنسبة 30.6% بين عامي 2015-2016 وتعد هذه الزيادة الأكبر مقارنة بباقي المتغيرات.

6- مؤشرات الحسابات القومية في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2013-2017:

الجدول رقم 08: أهم المؤشرات الحسابات القومية في مجلس التعاون 2013-2017

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)	1,6209	1,6429	1,3887	1,3601	1,4619
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	2,7	1,4	-15,5	-2,1	7,5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الف دولار أمريكي)	33	32,4	26,7	25,4	26,7

المصدر: من اعدا الباحثين بالاعتماد على: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي بلغت 1.4619 مليار دولار أمريكي عام 2017 بمعدل سنوي بلغ 7.5% مقارنة بسنة 2016 الذي انخفض بنسبة 2.1%. كما يتضح من الجدول بأن أعلى نسبة تراجع كانت بين سنة 2014-2015 بنسبة 15.5%. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 26.7 ألف دولار أمريكي عام 2017 بمعدل نمو قدره 5.1% عام 2016

7- مؤشرات التجارة الخارجية في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2013-2017:

الجدول رقم 09: أهم مؤشرات التجارة الخارجية في مجلس التعاون 2013-2017 مليون دولار امريكي

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الصادرات السلعية	909,9983	830,2935	532,5855	467,7886	537,5683
اجمالي الواردات السلعية	485,0302	507,1722	497,0542	460,3765	457,7453
حجم التبادل التجاري السلعي	1,395029	1,337466	1,02964	928,1651	995,3136
الميزان التجاري السلعي	424,968	323,1213	35,5313	7,4121	79,823

المصدر: من اعدا الباحثين بالاعتماد على: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة اجمالي الصادرات السلعية عام 2017 بلغت حوالي 537.6 مليار دولار امريكي مقارنة مع 467.8 عام 2016 أي بنسبة نمو 14.9% لكن الفترة 2013-2016 شهدت انخفاضا بلغ نسبته 48.6%، اما قيمة اجمالي الواردات السلعية بلغت 457.7 مليار دولار امريكي سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 التي بلغت 460.4 أي انخفضت بنسبة 0.6%، اما التبادل التجاري السلعي فقد ارتفع بين سنة 2016-2017 بنسبة قدرها 7.2%.

8- مؤشرات المالية العامة في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2013-2017:

الجدول رقم 10: أهم مؤشرات المالية العامة في مجلس التعاون 2013-2017 مليون دولار أمريكي

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الإيرادات الحكومية	683,6088	612,8457	370,9134	357,3391	419,7006
اجمالي الانفاق الحكومي	578,6486	615,7097	530,4198	492,2001	518,2424
الفائض او العجز في ميزانية الحكومة	104,9602	-2,86408	-159,506	-134,861	-98,5418

المصدر: من اعدا الباحثين بالاعتماد على: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة اجمالي الإيرادات الحكومية بلغت 419.7% سنة 2017 مقارنة ب 2016 التي بلغت 357.3 مليار دولار امريكي أي بزيادة وصلت الى 17.5%، اما قيمة اجمالي الانفاق الحكومي بلغ 518.2 سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 التي بلغ قيمتها 492.2 بنسبة نمو 5.3%، فيما بلغ العجز الحكومي حوالي 98.5 مليار دولار أمريكي سنة 2017.

9- إحصاءات الثقافة والنقل والاتصالات في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012-2016:

الجدول رقم 11: أهم مؤشرات الثقافة والنقل والاتصالات في مجلس التعاون 2012-2016.

العدد	2012	2013	2014	2015	2016
المتاحف	188	207	223	241	266
زوار المتاحف	3,125445	3,400283	4,208812	4,326736	

947.2	422.2	273.2	919.1	007.2	الفنادق
239.7	526.7	261.7	244.8	237.8	خطوط الهاتف الثابت بالالف
127	133	128	126	113	القنوات التلفزيونية
.....	936.724	710.697	717.731	966.786	الحوادث المروية

المصدر: من اعدا الباحثين بالاعتماد على: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان عدد زوار المتاحف عام 2015 حوالي 4.3 مليون زائر وبمعدل نمو بلغ نسبته 2.8% مقارنة بعام 2014، أما عدد القنوات التلفزيونية فقد بلغ 127 قناة عام 2016 مقارنة ب 133 قناة عام 2015 وبانخفاض نسبته 4.5%، لكن عددها ازداد بين سنة 2012-2015. أما الحوادث المروية فهي في تحسن ملحوظ بمقارنة سنة 2012 مع سنة 2015 حيث نلاحظ انها انخفضت.

10- قيمة الواردات والصادرات من المنتجات الزراعية في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2014-2017

الجدول رقم 12: قيمة الواردات والصادرات من المنتجات الزراعية في دول مجلس التعاون 2014-2017 مليون دولار أمريكي

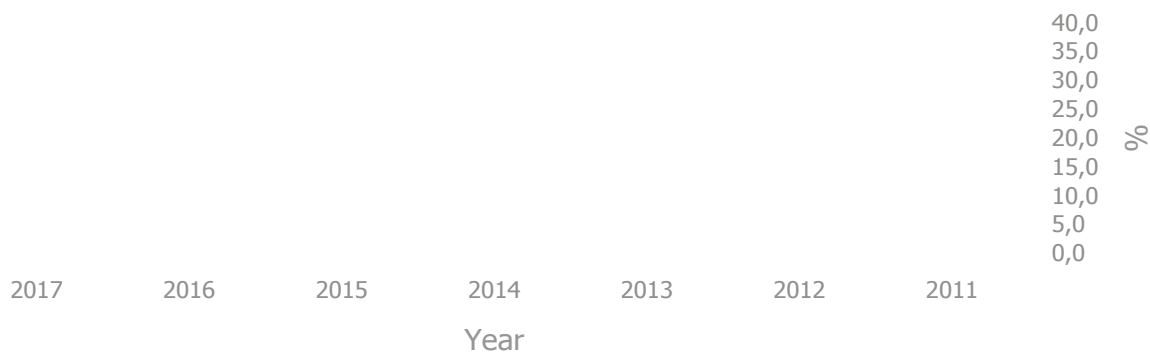
البيان	2014	2015	2016	2017
قيمة الصادرات	3.9924	4.4500	4.10505	3.8341
قيمة الواردات	27.3711	25.9670	24.5157	24.8600

المصدر: من اعدا الباحثين بالاعتماد على: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية سنة 2017 قد انخفضت مقارنة بسنة 2016 و 2015 و 2014، أما قيمة الواردات قد انخفضت بين سنة 2017 و 2016 ولكنها مرتفعت وسجلت اعلى قيمة سنة 2014 بلغت ب 27.3711 مليون دولار امريكي.

11- نسبة البطالة في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011-2017

الشكل رقم 02: نسبة البطالة في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2011-2017

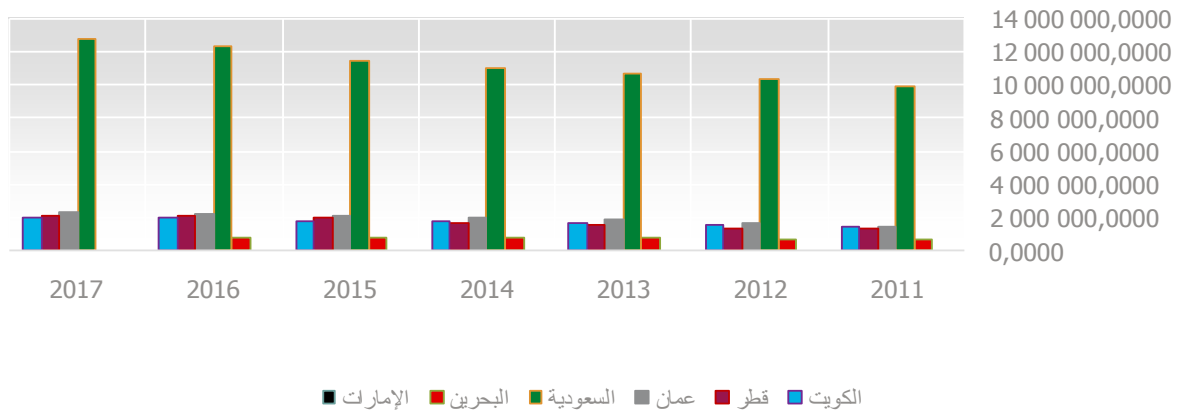


المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال الشكل نلاحظ تقريبا ان نسبة البطالة في دول المجلس التعاون انخفضت وذلك بمقارنة سنتين 2011 و 2017.

12- عدد العمال في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011-2017

الشكل رقم 03: عدد العمال في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011-2017



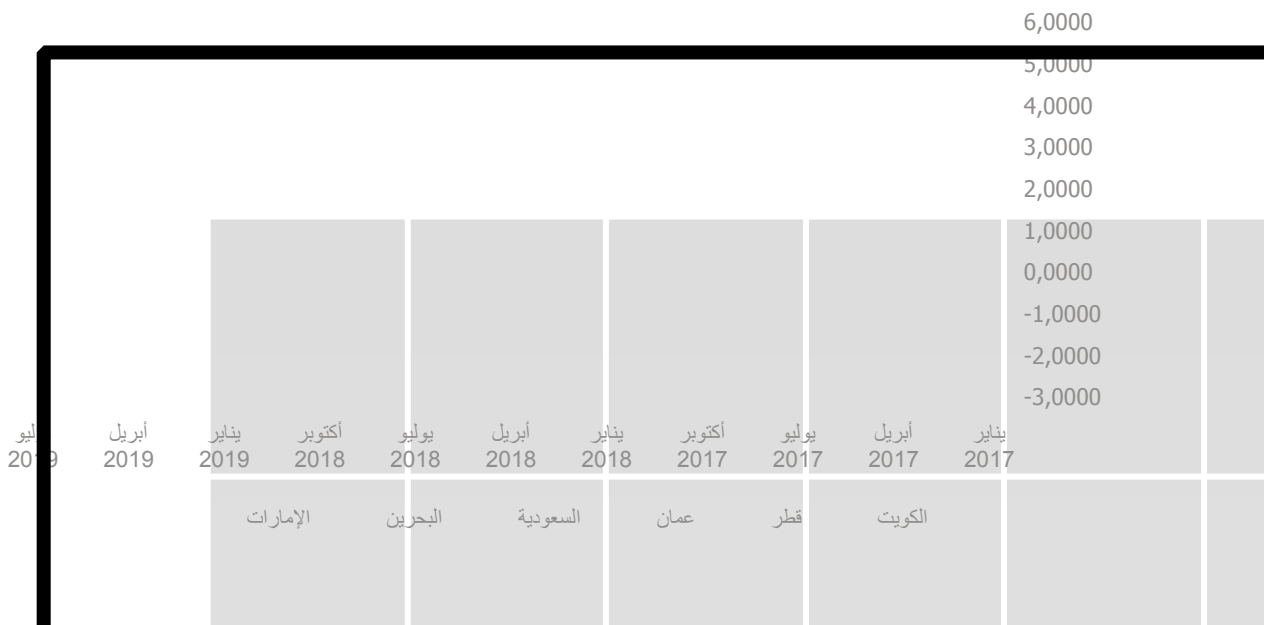
المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال ملاحظ الشكل السابق، نجد أن نسبة وعدد تشغيل العمال في دول المجلس التعاون الخليجي قد ارتفع ، وذلك بقرانة

سنة 2011 و 2017.

13- التضخم في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2017-2019

الشكل رقم 04: نسبة التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2017-2019



المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

من خلال الشكل السابق نستنتج ان نسبة التضخم في دول مجلس التعاون قد انخفضت، وهذا ما تبينه المنحنيات عند مقارنة

سنة 2017 مع 2019.

IV- الخلاصة:

من خلال عرضنا لمحتوى الدراسة، خلصنا الى جملة من النتائج مفادها ، أن تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي كانت ناجحة الى حد ما، وهي أحد التجارب أكثر واقعية مقارنة بتجارب الدول العربية الأخرى، وهناك التزام من طرف الدول الأعضاء بالوصول الى مرحلة الاتحاد النقدي، وهذا مانلاحظه من خلال بعض مؤشرات واحصائيات التنمية المستدامة في دول المجلس، لكن تواجههم عدة معوقات من بينها الاعتماد المفرط على قطاع النفط، إضافة الى الضغوطات والتحديات الخارجية، وفي الأخير يمكن القول بأن للتكامل الاقتصادي له دور فعال في تحقيق أهداف وابعاد التنمية المستدامة في دول المجلس التعاون، وبناء على ذلك يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

1- ضرورة تنويع مصادر الدخل.

2- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والشراكة العمومية مع القطاع الخاص وتقديم الدعم والتسهيلات له.

3- يجب ان تستفيد من التجربة الأوروبية خاصة في مجال توحيد العملة النقدية

الاحالات والهوامش:

- ¹ السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 188.
- ² محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 113.
- ³ شريف علي الصوص، التجارة الدولية-الأسس والتطبيقات-، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 91.
- ⁴ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 274-275.
- ⁵ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 125.
- ⁶ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص 177.
- ⁷ عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 13.
- ⁸ قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 51.
- ⁹ مصطفى يوسف الكافي، السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة البطالة، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص ص 37-38.
- لمزيد من المعلومات فضلا عن، انظر:
- محمد فريد عبد الله، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ¹⁰ محمد عباس بدوي، يسرى محمد البلتاجي، الحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2012، ص 18.
- لمزيد من المعلومات فضلا عن انظر:
- هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- ¹¹ أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2012، ص 34.
- ¹² عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 28-30.
- ¹³ عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سابق، ص 116.
- ¹⁴ محمد عباس بدوي، محمد البلتاجي، مرجع سابق، ص ص 23-27.
- ¹⁵ مصطفى يوسف الكافي، التنمية المستدامة، الرمال للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 13.
- ¹⁶ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص ص 478-482.
- ¹⁷ حمل من الموقع: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia> / التاريخ 28-09-2019، التوقيت 20:00.
- ¹⁸ خاطر طارق، أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 10، جوان 2016، ص ص 69-70.